

تحليل مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية في بلدان مجلس التعاون الخليجي مع اشارة خاصة للعراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

أ.د اديب قاسم شندي^(١) الباحث: حيدر حسين عساف^(٢)

١- كلية الكوت الجامعة، واسط العراق، adeeb@uowasit.edu.iq

٢- كلية الإدارة والاقتصاد، واسط، العراق، hydersaf739@gmail.com

الملخص:

إنّ افاق الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية انجبت اتجاهات عززت من الإنجازات الإنمائية البارزة للدول النامية، إذ قامت في ترسيخ موقعاً مرموقاً لها في العالم، وقد أظهرت تلك الإنجازات أن هذه الدول تمكنت من الاندماج في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا بغية للتغلب على العقبات البنيوية فيها ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، فترسخت القناة نتيجة لذلك بأن التنمية البشرية والاقتصادية في القرن الحادي والعشرين لا يمكن إحرازها بمعزل عن الانتقال إلى المجتمع المعرفي، إذ سعت معظم الدول النامية إلى وضع خطط واستراتيجيات طموحة لتنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن إطار التنمية الشاملة، ووضع سياسات هادفة وإزالة العوائق جميعها أمام هذه الاهداف، وفي ظل هذا التطور التكنولوجي المتسارع وجدت العديد من البلدان طريقها نحو تحويل الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي وقد تحفزت بلدان العينة لسلوك هذا الاتجاه، لما فيه من مزايا مهمة على الناتج المحلي الإجمالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى، ولذلك فإن من الضروري أن تنشئ البلدان النامية - ولا سيما العراق - بيئة تمكينية من خلال خططها وسياستها الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تعزز انتشارها وبناء مجتمع معاصراً.

الكلمات المفتاحية: (الاقتصاد المعرفي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية البشرية، البحث والتطوير).

Analysis of the indicators of the knowledge economy and human development in the countries of the Gulf Cooperation Council with special reference to Iraq for the period (2010-2020)

Prof. Dr: Adeb Qassem Shendi⁽¹⁾ Haider Hussein Assaf⁽²⁾

1- Kut University College, Wasit, Iraq: adeeb@uowasit.edu.iq

2- Wasit University/ College of Management and Economics, Wasit, Iraq:
hydersaf739@gmail.com

Abstract

The prospects of the knowledge economy and human development have given birth to trends that have enhanced the outstanding development achievements of developing countries, as they have established a prestigious

position for them globally. These achievements have shown that these countries have been able to integrate into the knowledge and technology society to overcome structural obstacles and achieve their goals. As a result, the conviction was established that human and economic development in the twenty-first century could not be achieved in isolation from the transition to a knowledge society, as most developing countries have sought to develop ambitious plans and strategies for the development of the information and communication technology sector within the framework of comprehensive development, setting targeted policies and removing obstacles All of them stand in front of these goals. In light of this accelerating technological development, many countries have found their way towards transforming the traditional economy into a knowledge economy. The sample countries have been motivated to follow this trend because of its advantages over GDP and other macroeconomic variables. Therefore, it is necessary for developing countries, especially Iraq, to create an enabling environment through their national plans and policies in the field of information and communication technology to enhance its spread and build a contemporary society.

Keywords: (knowledge economy, information and communication technology, human development, research and development).

المقدمة:

شهد الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية في الدول الصناعية المتقدمة خلال العقود الأخيرة مكانة متعاظمة في أنشطة المجتمع كافة، وكانت المحرك الرئيس في دفع عجلة النمو الاقتصادي فانعكس تأثيرها إيجابية على بنية المجتمع في هذه الدول، وغير من سلوك أفرادها وإحداث آليات تعامل جديدة لم تكن معروفة سابقة، وقد ظهر مجتمع من نمط جديد يعتمد اعتماداً متزايداً على المعرفة والتكنولوجيا، وهذا ما أدى إلى ظهور تسميات جديدة ومختلفة لهذا المجتمع المعرفي مثل مجتمع المعلومات، أو مجتمع المعرفة، أو مجتمع الذكاء. جميع هذه التسميات تشير إلى أن هذا العصر هو عصر العلم والمعرفة، إلا أن حياة الدول الصناعية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات التي تتطلبها أعطتها أفضلية اقتصادية واجتماعية كبيرة، وقد أحدثت فرقة بينها وبين الدول النامية عرفت بـ "الفجوة المعرفية"، واستدعى هذا إلى التنبيه إلى خطورة الفجوة المعرفية وتركيز اهتمام الدول النامية على دراسة تأثير مؤشرات الاقتصاد المعرفي والتنمية البشرية من أجل نجاح خططها الإنمائية .

اهمية الدراسة: لقد اصبح الاقتصاد المعرفي الهدف المحوري في زيادة النمو الاقتصادي للدول، والنهوض بالعديد من القطاعات المحلية، وتأهيل المؤسسات كافة من أجل الخوض في عالم العولمة، وضمان

بقائها ومقدرتها على المنافسة، إذ انه فتح الابواب امام الافراد من أجل الاندماج ضمن الاقتصاد المعرفي من خلال التنمية البشرية.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة بضعف اساسيات الاقتصاد المعرفي وعدم اعطائه الاهمية اللازمة من قبل اغلب وحدات الاقتصاد التقليدي في الدول النامية المستخدمة لهذا الاقتصاد، وهذا ما أدى الى حدوث فجوة معرفية عكست تعدد مستويات كفاءة الوصول اليه، من خلال مقاييس ومؤشرات التنمية البشرية و الاقتصاد المعرفي .

فرضية الدراسة: ان اهمية مؤشرات الاقتصاد المعرفي في بيئة التنمية البشرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، يجعل منها وسيلة ذات تأثير بالغ الاهمية من أجل تحقيق الاهداف التنموية، فضلاً عن مساهمة الاقتصاد المعرفي في تكوين الاسهام المعرفي والتكنولوجي القادرة على مواكبة هذه الاهداف .

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى تقديم رؤيا واضحة عن الدور الذي يقدمه الاقتصاد المعرفي ومؤشراته من خلال تبيان الدور المحوري الذي تقوم به التنمية البشرية ومؤشراتها في مختلف المجالات التنموية، وعرض ملامح تجارب دول مجلس التعاون الخليجي والوقوف على ما حققه العراق في هذا المجال، ومدى امكانية الافادة من هذه التجارب .

المبحث الاول: تحليل مؤشرات الاقتصاد المعرفي

أولاً: مؤشر البحث والتطوير :

وتجدر الإشارة إلى أن العامل التكنولوجي لا يقصد به استيراد معدات حديثة للإنتاج؛ كونها تدخل في إطار التكوين الرأسمالي ولا تدخل في عملية التطوير التكنولوجي، إنما المقصود به الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من أجل إدخال اساليب انتاج جديدة في القطاعات الاقتصادية كافة. هذا مع العلم أن المنافسة في السوق العالمية تتجه نحو الاعتماد على العنصر التكنولوجي وليس على أساس انخفاض قيمة أجور العمل أو تكاليف رأس المال (Tamiotti، ٢٠٠٩، صفحة ٦٣)، وفي هذا الصدد، يبين (K. H. Smith) (Smith، ٢٠٠٢، صفحة ٦) إن: "البحث والتطوير ينطوي على نفقات المعرفة والابتكار، كون بيانات البحث والتطوير تميل إلى المبالغة في التأكيد على اكتشاف ابتكارات علمية أو تكنولوجيا جديدة، أو لاستبعاد مجموعة واسعة من الأنشطة التي تنطوي على إنشاء أو استخدام معارف جديدة في الابتكار. ومن ثم، لا تعتمد المعرفة فقط على الاكتشاف والبحث والتطوير بل على التعلم والبيئة الخارجية للشركة، ولاسيما التدريب، وأبحاث السوق والتصميم، وتكاليف حقوق الملكية الفكرية. فضلاً عن الإنفاق الرأسمالي، بوصفه حافزاً لانتشار المعرفة من قطاع رأس المال بيئة عمليات الانتاج"، يعد نشاط تمويل الأنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الفعاليات النوعية التي

تفرض توفير التمويل اللازم للإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (واخرون، ٢٠٢١، صفحة ١٣٢).

١. الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان العينة:

يتضمن البحث والتطوير R&D العمل الإبداعي الذي يتم على أساس منهجي من أجل زيادة مخزون المعرفة، بما في ذلك معرفة الإنسان والثقافة والمجتمع، واستخدام هذا المخزون من المعرفة لاستنباط تطبيقات جديدة، ويغطي اصطلاح البحث والتطوير ثلاثة أنشطة ولاسيما البحث الأساسي والبحث التطبيقي والتطوير التجريبي (محمد، ٢٠٢٠، الصفحات ٢٦٥-٣٠٥)؛ ليس من الصعب تحديد ماهية البحث والتطوير، الذي يشير بشكل أساسي إلى النشاط العلمي الذي تقوم به الشركة بغية تحسين كفاءة أداء بيئة العمل. وتعزيز جودة المنتجات وإجراءات العمل الحالية، أو قد يؤدي إلى تطوير أساليب جديدة. دون استثمارات ملائمة في البحث والتطوير، فإن كثيراً من المنتجات ذات التكنولوجيا العالية والمتقدمة علمياً التي تفيد ملايين المستهلكين لن تكون موجودة اليوم، أو تستمر في التطور. ومع ذلك، ما هو واضح هو أن حجم الاستثمار الذي تضعه الشركات الكبرى جانباً سيزداد حتماً مع استمرار البحث والتطوير في جني الثمار (Dalton، ١٩٩٩، صفحة ٥). وفي هذا الصدد، يوضح الجدول رقم (١) إنفاق بلدان العينة العربية المختارة للإنفاق على البحث العلمي والتطوير، إذ إنَّ الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) هو مؤشر رئيس لجهود الحكومة والقطاع الخاص للحصول على ميزة تنافسية تكنو. اقتصادية.

يبين الجدول (١) نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان العينة العربية المختارة، إذ تعد السعودية هي الرائدة في مجال الإنفاق على البحث والتطوير، إذ بلغت نسبة إنفاقها على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي نحو (٠,٨٨٤) في عام ٢٠١٠، ثم أخذت بالارتفاع حتى بلغت (١,١٤٦) في عام ٢٠١٥، ثم ارتفعت إلى (١,٦٣٦) في عام ٢٠٢٠، ويبدو أنَّ نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالي الناتج المحلي للسنوات المذكورة ازدادت بنحو متنامي جراء تبني السعودية سياسات تطويرية مكثفة انعكست ايجابياً على واقع البحث والتطوير، فقد بلغت السعودية المركز ٢٩ عالمياً، وتعد أكبر مُسهم عربي في الإنفاق على البحث والتطوير، وثاني أكبر مسهم بين دول الشرق الأوسط وإفريقيا (صالح، ٢٠١٨)، أما عمان فلقد حلت بالمركز الثاني بين عينة البلدان العربية المختارة، إذ بلغت نسبة انفاقها على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي نحو (٠,١٥٨) في عام ٢٠١٠، ثم أخذت بالارتفاع وبلغت (٠,٢٥٠) في عام ٢٠١٥، ثم إزدادت إلى (٠,٢٧٥) في عام ٢٠٢٠، في حين بلغت نسبة انفاق على البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج في الكويت نحو (٠,١٠١) في عام ٢٠١٠، ثم أخذت بالتذبذب حتى بلغت (٠,٤٢٧) في عام ٢٠١٥، بيد أنها ارتفعت تدريجياً عندما بلغت (٠,١٠٤) في عام ٢٠٢٠، أما في الامارات فإن نسبة الإنفاق على

البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي اخذت بالارتقاء بشكل تدريجي عندما بلغت (٠,٤٩) في عام ٢٠١١، ثم ارتفعت الى (٠,٩٠) في عام ٢٠١٥، وقد اخذت نسبة الانفاق على البحث والتطوير فيها بالتذبذب خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧، في حين بلغت (١,٤٥) في عام ٢٠٢٠، اما نسبة الانفاق على البحث والتطوير في البحرين اذ بلغت نحو (٠,٠٤) في عام ٢٠١٠، ثم اخذت بالتذبذب بشكل مستمر عندما بلغت (٠,١٠) في عام ٢٠١٤، ثم ارتفعت الى (٠,٠٤) وبقت مستقرة على هذا الرقم حتى عام ٢٠٢٠، اما نسبة الانفاق على البحث والتطوير في قطر اذ بلغت نحو (٠,٤٥) في عام ٢٠١٠، ثم اخذت بالتذبذب بشكل مستمر عندما بلغت (٠,٥٣) في عام ٢٠١٨ وبعدها وصلت الارتفاع حتى بلغت (١,٧) في عام ٢٠٢٠، اما العراق فإن نسبة الانفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي اخذت بالارتفاع التدريجي عندما بلغت ما (٠,٠٣٧) في عام ٢٠١٠، ثم ارتفعت الى (٠,٠٣٨) في عام ٢٠١٥، في حين وصلت الارتفاع لتصل إلى (٠,٠٤٥) في عام ٢٠٢٠، ويبدو أن نسبة إنفاق العراق ضئيلة على قطاع التعليم وأنشطة البحث والتطوير، سواء من الناتج المحلي الإجمالي أم حصته من تخصيصات الموازنة العامة، وذلك يعود الى تنامي حجم الانفاق العسكري جراء تفاقم التحديات الأمنية، وعلى وفق البيانات المتاحة من البنك الدولي، عكس مؤشر الانفاق على البحث والتطوير تباين مراكز بلدان العينة، إذ احتلت بلدان مجلس التعاون الخليجي المراكز الأولى إقليمياً، فضلاً عن تقدمها نسبياً على المستوى العالمي. ويشير البنك الدولي إلى أن إجمالي النفقات المحلية على البحث والتطوير (R&D)، معبراً عنها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وتتضمن النفقات الرأسمالية والجارية في القطاعات الرئيسية الأربعة: المشاريع التجارية والحكومة والتعليم العالي والقطاع الخاص غير الربحي، ويغطي البحث والتطوير البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية والتطوير التجريبي (Meo، ٢٠١٣، الصفحات ٧٠٢-٧٠٩).

جدول (١) الانفاق على البحث والتطوير لبلدان العينة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

البلد	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
العراق	٠,٠٣٧	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٦	٠,٠٣٧	٠,٠٣٨	٠,٠٣٧	٠,٠٤٥	٠,٠٤٣	٠,٠٤٦	٠,٠٤٥
البحرين	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,١٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤
الكويت	٠,١٠١	٠,٠٩٩	٠,٠٩٧	٠,٣٠٢	٠,٤٢٧	٠,٠٩٧	٠,٠٨٠	٠,٠٨١	٠,٠٦٢	٠,١١٢	٠,١٠٤
عمان	٠,١٥٨	٠,١٣٦	٠,٢٠٨	٠,١٧٠	٠,٢١٣	٠,٢٥٠	٠,٢٥٩	٠,٢٢٨	٠,٢٢٠	٠,٢٦٣	٠,٢٧٥
السعودية	٠,٨٨٤	٠,٨٩٨	٠,٨٧٧	٠,٨١٥	١,٠٢٨	١,١٤٦	١,٢٦٥	١,٣٨٣	١,٥٠١	١,٦١٩	١,٦٣٦
الامارات	٠,٤٧	٠,٤٩	٠,٤٨	٠,٤٩	٠,٦٩	٠,٩٠	٠,٩٦	١,٠٣	١,٢٨	١,٣١	١,٤٥
قطر	٠,٤٥	٠,٤٧	٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٥٠	٠,٥٢	٠,٥٢	٠,٥١	٠,٥٣	٠,٥٤	١,٧

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مقتبسة من: البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية - واشنطن، ٢٠٢٠.

٢. العاملون في البحث والتطوير

يُعدُّ توفر الكوادر البشرية المتخصصة عاملاً إيجابياً مؤثراً في تدعيم بيئة الاقتصاد المعرفي، أي المشتغلون في المجالات العلمية والفنية التي تدعم أنشطة الابتكار والاختراع، ومن المهم الإشارة إلى الوفرة النسبية للكفاءات البشرية في معظم بلدان العينة العربية المختارة. إذ يُشير تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى بعض المؤشرات الإيجابية على الأقل في البلدان العربية التي تتوفر عنها بيانات، وتأتي الإمارات والبحرين في المقدمة على المستوى الإقليمي وكذلك المستوى الدولي (المركز الثاني والسابع عالمياً)، و٨٥ في الكويت (The Global Competitiveness Report 2015–2016)، و٢٠١٦)، وقدم البنك الدولي "مؤشر الاقتصاد المعرفي" (Knowledge Economy Index (KEI)) الذي يركز على عدد الباحثين المشاركين في البحث والتطوير (R & D)، معبراً عنه بالمليون. والباحثون هم من المهنيين الذين يجرون البحوث ولتحسين أو تطوير المفاهيم والنظريات ونماذج تقنيات الأجهزة، والبرمجيات والأساليب التشغيلية للحصول على ميزة تنافسية في العلوم والتكنولوجيا (Global Knowledge Index 2020، ٢٠٢٠). وفي هذا السياق، يوضح الجدول رقم (٢) عدد الباحثين العاملين في عينة البلدان العربية المختارة.

جدول (٢)

عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير في عينة من البلدان المختارة

الدول	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الكويت	١٣٦	١٢٩	١٣١	١٢٧	٦٢٠	٣٩٥	٤٧٨	٥٠١	٥١٣	١٨٤	١٧٣
الإمارات	**	**	**	**	**	١٩٨٠	٢٣٨٣	**	٢٣٧٨	٢٣٨٢	٢٤٤٢
قطر	**	**	٥٤٨	٥٨٧	**	٥٨٣	**	**	٥٧٧	**	**
البحرين	**	**	**	٥٠	٣٦٨	**	**	**	**	**	**
عمان	١٣٧	١٤٨	١٧٢	١٣٢	١٧٧	٢١٢	٢٣٩	٢٤٢	٢٨١	٣٥٤	٣٣٤
السعودية	**	**	**	**	**	**	**	**	**	**	٤٥٣
العراق	٤٣٢	٤٤١	٤٥٠	٤٥٩	٦٩	٦٥	٦٤	١٠٥	١١١	١٢٢	١٤١

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مقتبسة من: البنك الدولي - مؤشرات التنمية العالمية - واشنطن، ٢٠٢٠.

يعكس عدد الباحثين العاملين في البحث والتطوير وجود قدر معقول من الموارد البشرية المتوافرة، ولكن لا يبدو أنه يتم الاستفادة بشكل كفاء من توفر تلك الموارد. فمثلاً يتراجع مركز معظم الدول العينة، من حيث القدرة على الابتكار، فباستثناء قطر والإمارات، إذ تسجل معظم الدول العينة مراكز متراجعة وفقاً لتقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥/٢٠١٦ (Dalton، ١٩٩٩، صفحة ١٢)، إذ تُسجل البحرين المركز (٥٠)، وعمان والسعودية المركز ٣٣٤ و٤٥٣، في حين يسجل العراق مركزاً متراجعاً (١٤١).

٣. المقالات العلمية

يوضح الجدول (٣) عدد المقالات والمجلات العلمية لبلدان العربية المختارة، إذ تبدو أنَّ السعودية من أكثر الدول التي تهتم بنشر المقالات والمجلات العلمية، إذ بلغ عدد منشوراتها في ٢٠١٠ بنحو (٣٦٤٢,١٢)، وفي ٢٠١٨ بلغ عدد المقالات (10897.88). ويتضح من الجدول أعلاه أنَّ ثمة تفاوت بين البلدان المختارة، إذ حققت المقالات المنشورة بالنسبة للإمارات والعراق نسبة متباينة في عدد المقالات العلمية المنشورة في المجلات العالمية الرصينة، إذ بلغ عدد المقالات المنشورة في عام ٢٠١٠ بالنسبة للعراق 553.68، أمَّا في عام ٢٠١٨ فقد بلغت 6073.39، وذلك يدل على تزايد أعداد الباحثين في مجال العلوم والمعارف التكنولوجية بالنسبة للبلدان العربية المختارة، على الرغم من هجرة كثير من العلماء والكفاءات بسبب الظروف الاقتصادية أو السياسية، إنَّ المشكلة التي تواجهها بيئة اقتصاد الاعمال العربية اليوم تكمن في مواجهة بنية متخلفة متعددة الوجوه، مما يتطلب السعي إلى تأسيس نهضة تكنولوجية شاملة. وللبحث العلمي والإبداع أثر رائد في هذه الحركة التكنولوجية الصاعدة، عبر إنشاء منظومة عربية للمعلومات العلمية التي تدعم البحث العلمي والإبداع التي تعد من إحدى الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات، كون ذلك من شأنه توفير الشرط الأساسي لنقل التكنولوجيا وتوطينها ودعم الإبداع التكنولوجي في المجالات العلمية (الرفاعي، ٢٠٠٧)، وعلى الرغم من زيادة عدد البحوث العربية المنشورة في دوريات عالمية محكمة، مازال النشاط البحثي العربي بعيداً عن حدود بيئة الابتكار التكنولوجي المحلي، أما البحوث في المجالات المتقدمة مثل تكنولوجيا المعلومات والبيولوجيا الجزيئية فتكاد تكون معدومة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣، صفحة ٧٠).

جدول (٣)

كفاءة أداء مؤشر عدد المقالات والمجلات العلمية لبلدان العربية المختارة

البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإمارات	1265.13	1421.83	1625.96	1765.77	1816.5	2294.58	2484.16	2899.67	3144.89
العراق	553.68	639.74	825.53	839.22	865.95	894.35	1235.96	2259.36	6073.39
الكويت	744.52	804.28	834.56	881.28	799.38	875.06	825.56	861.13	1003.84
عمان	513.85	602.68	606.94	678.74	698.11	754.13	793.78	785.83	856.43
قطر	409.1	468.42	612.79	810.28	1123.97	1175.59	1389.03	1385.2	1502.58
السعودية	3642.12	4878.75	5884.78	7257.8	8286.6	8949.36	9458.63	10041.39	10897.88
البحرين	211.5	179.46	160.77	241.31	213.26	180.26	220.98	259.34	321.51

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مقتبسة من: البنك الدولي - مؤشر التنمية العالمي - سنوات مختلفة.

٤. طلبات براءات الاختراع

يبين الجدول (٤) عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين وغير المقيمين في البلدان العربية المختارة إذ يلاحظ ثمة تفاوت كبير بين بلدان العينة، إذ أن الإمارات قد سجلت مستوى في مؤشر طلبات تسجيل براءات الاختراع المقيمين في عام ٢٠١٠ إذ بلغ العدد (٢٥) براءة اختراع وقد حققت أعلى قيمة لها في عام ٢٠١٧ إذ بلغت نحو (٦٣)، أما بالنسبة للسعودية إذ بلغ (347) براءة اختراع في عام ٢٠١١ إلا أنها حققت أعلى قيمة لها ضمن بلدان العينة في عام ٢٠٢٠ بلغت نحو (1294) براءة اختراع، في حين البحرين سجل أعلى مستوى للمؤشر المذكور بعدد بلغ (11) براءة اختراع في عام ٢٠١٨، أما بالنسبة لبقية بلدان العينة فهناك تذبذب في البيانات الصادرة وكذلك في قيمة المؤشر الخاص ببراءة الاختراع، أما مؤشر طلبات تسجيل براءات الاختراع لغير المقيمين، إذ يبين الجدول أن الإمارات قد سجلت أعلى مستوى في مؤشر طلبات تسجيل براءات الاختراع لغير المقيمين في عام ٢٠١٠ إذ بلغ العدد (1263) براءة اختراع وقد حققت أعلى قيمة لها في عام ٢٠٢٠ إذ بلغت نحو (1869)، وقد احتلت السعودية المرتبة الثانية بمستوى بلغ (٢٨٨) براءة اختراع في عام ٢٠١٠ إلا أنها حققت أعلى قيمة لها ضمن بلدان العينة في عام ٢٠٢٠ بلغت نحو (1294) براءة اختراع، في حين العراق سجل أعلى مستوى للمؤشر المذكور بعدد بلغ (335) براءة اختراع في عام ٢٠١٥، وقد ارتفع إلى (737) في عام ٢٠١٩.

جدول (٤)

عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع للمقيمين وغير المقيمين في البلدان العربية المختارة

البلد	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
الإمارات	1869	1843	1723	1733	1642	1714	1438	1402	1327	1318	1263	غير مقيمين
	39	55	57	63	57	35	29	21	23	33	25	مقيمين
العراق	98	106	77	101	**	102	**	**	**	**	**	غير مقيمين
	635	737	653	613	**	335	**	**	**	**	**	مقيمين
الكويت	**	**	256	**	37	**	**	**	**	**	**	غير مقيمين
	**	**	1	**	3	**	2	1	**	**	**	مقيمين
عمان	**	476	404	387	366	341	**	**	**	**	**	غير مقيمين
	**	30	16	4	3	5	**	**	**	**	**	مقيمين
قطر	604	799	**	574	548	**	477	323	58	**	**	غير مقيمين
	81	39	**	19	16	**	5	9	3	**	**	مقيمين
السعودية	2274	2463	2321	2282	2196	1691	135	440	**	643	٦٤٢	غير مقيمين
	1294	1188	1078	909	1070	715	652	491	**	347	288	مقيمين
البحرين	257	322	219	237	171	185	199	167	161	139	**	غير مقيمين
	7	4	11	8	6	8	6	3	3	1	**	مقيمين

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مقتبسة من: البنك الدولي تقرير التنمية العالمية- سنوات

متفرقة. (**) عدم توفر البيانات

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات التنمية البشرية

أولاً: مؤشرات التعليم:

أن رفع مستوى تكوين وكفاءة القوى البشرية لا يمكن لها أن تتحقق إلا من خلال نمو القطاع التعليمي، وزيادة الاهتمام به بوصفه أساساً للتنمية الشاملة، وذلك لكونه يلبي متطلباتها من القوى البشرية القادرة، والتمكينة في دفع عجلة التنمية البشرية، واستمرار ديمومتها، ولذا فقد اكتسب القطاع التعليمي أهميته في استراتيجيات خفض الفقر وتحسين ظروف التنمية الاقتصادية، باعتبار أن زيادة الانتاجية والتوزيع العادل للثروة والدخل ورفع مستويات الصحة والغذاء، وما لها من تأثير مباشر على أوجه العملية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وترتبط ارتباطاً مفصلياً باتساع محتوى ومضمون التعليم بمختلف جوانبه (UNDP، ٢٠٠٣، صفحة ١٤٣)، استخدم مقياس الإلمام بالقراءة والكتابة ليعبر عن مؤشر التعليم الا ان هذا المقياس رغم أهميته باعتباره الخطوة الأولى في اكتساب المعرفة الا انه لا يعطي الصورة الواضحة للتنمية البشرية لذا فقد طور هذا المقياس ليشمل عدد المسجلين في الدراسات الأساسية الاولية والثانوية والتعليم العالي وبحسب إعطاء وزن معين للإلمام بالقراءة والكتابة ووزن للدراسة ومن خلال هذين الوزنين يحسب المؤشر (برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ١٩٩١، صفحة ١٢١).

١- التعليم الاساسي (الابتدائية):

يعد التعليم الابتدائي مهماً وضرورياً لأفراد المجتمع كافة، لأنه يقوم بتطوير القدرات الاكثر اساسيه للتنمية البشرية ويكون قاعدة لمعرفة القراءة والكتابة، اما التعليم الثانوي والعالي فهما يعدان ضروريان لغرض التطوير التقني، والتعليم الجامعي يخلق افراداً تتوافر فيهم مهارات عالية يجنون ثمارها من خلال أجور عالية (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ٢٠٠١، صفحة ٨٤). أما التعليم غير النظامي فقد احتوى على محو الامية والتدريب اللذين يعدان مهمين بالنسبة لهذا النوع فمحو الامية وسيلة اساسية للقضاء على هذه الآفة الاجتماعية وتحتل المرتبة الاولى من ثلوث التخلف الى جانب الفقر والمرض وتقشيتها يولد اثاراً سلبية للمجتمع.

(الراوي، ٢٠٠٢، الصفحات ٢٦٣-٢٦٤)

يبين الجدول (٥) عدد الملتحقين بالدراسة الابتدائية في لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٢٠، إذ يلاحظ أن دول المجلس التعاون الخليجي ما عدا الكويت تتراوح القيمة ما بين (٩٠%) كحد أدنى و (٩٨%) كحد أعلى، وهذا يؤكد أهمية الدراسة الابتدائية لتلك الدول بوصفها البنية الاساسية للتعليم، أما العراق فقد سجل نسبة بلغت (٧٧,٤%) في عام ٢٠١٠ وارتفعت لتبلغ في نهاية المدة نحو (٩٢,٣%)، تشير اعداد المقيدون في النظام التعليمي الى مدى تطور العملية التربوية والتعليمية والى مستويات النجاح فيها، إذ ان انخفاض اعداد المشاركين يؤشر لفشل القطاعات التربوية

والتعليمية في صياغة الاستراتيجيات المناسبة لتطور قطاع التعليم وتحسين جودته ونوعيته. وكما مبين في الجدول (٥).

جدول (٥)

نسبة الملتهقين بالدراسة المراحل الاولى (الابتدائية) معدل القيد الصافي

الدول	السنة	الكويت	الامارات	قطر	عمان	البحرين	السعودية	العراق
٢٠١٠	٩٢,٦	٨٣,٩	٩١,٣	٩٢,٣	٩٠,٢	٩٦,٦	٧٧,٤	
٢٠١١	٩٢,٠	٩٠,٩	٩٤,٠	٩٧,٠	٩٧,٩	٩٦,٦	٨٩,٠	
٢٠١٢	٩٣,٢	٩١,٢	٩٤,٠	٩٦,٣	٩٧,٩	٩٣,٤	٨٨,٠	
٢٠١٣	٩٣,٢	٩١,٢	٩٤,٠	٩٣,٧	٩٧,٩	٩٦,٥	٨٨,٠	
٢٠١٤	٩٢,١	٩٠,٧	٩٢,١	٩١,١	٩٧,٩	٩٧,٤	٩٢,٣	
٢٠١٥	٩٢,٩	٩٣,٤	٩٠,٢	٩٤,٥	٩٧,٩	٩٧,٩	٩٢,٣	
٢٠١٦	٩٠,٧	٩٤,٦	٩٣,٦	٩٥,٠	٩٦,٣	٩٥,٤٤	٩٢,٣	
٢٠١٧	٨٧,٣	٩٤,٦	٩٤,٤	٩٤,١	٩٧,٤	٩٧,٩	٩٢,٣	
٢٠١٨	٨٢,٦	٩٤,٦	٩٤,١	٨٦,٣	٩٦,٧	٩٧,٩	٩٢,٣	
٢٠١٩	٨٢,٨	٩٤,٦	٩٨,١	٩٧,٢	٩٧,٧	٩٨,٢	٩٢,٣	
٢٠٢٠	٨٥,٥	٩٤,٨	٩٨,٦	٩٧,٣	٩٧,٩	٩٨,٢	٩٢,٣	

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد، للسنوات ٢٠١٠-٢٠٢٠.

كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

فالتعليم يساعد في تحسين الوضع الإنساني وقدرته على الحصول على المعلومات واستخدامها في التأثير في النمو الاقتصادي، فالتعليم يزيد من قدرات الإنسان ويساعده في سد احتياجاته وزيادة إنتاجيته (Eldin Sirag، ٢٠٠٠، صفحة ١٥٨). وقد أكد الاقتصادي دينسون (Denison) أهمية التعليم بوصفه أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لما يولد لدى الناس من معرفة وبذلك فهو يعد الوقود المحرك للتنمية بكافة أبعادها لاسيما زيادة الإنتاج والدخل وإزالة الفقر (بدران، ١٩٩٨، صفحة ٧٦). وبدأت إعادة وتقييم دور التعليم والإنفاق عليه والتوسع فيه أواسط الستينات، وقد جاء عدد من الاقتصاديين أمثال شولتز، دينسون، سولو، بدراسات رائده تبين أهمية التعليم في النمو الاقتصادي فقد اظهرت تلك الدراسات ان المتغيرات التي حدثت في النمو الاقتصادي لا تعود الى التغير في عناصر الانتاج المادية فحسب بل تعود الى عنصر اخر اطلق عليه الاقتصاديون العامل الثالث أو التقدم التكنولوجي وهذا التقدم هو نتاج التعليم (العاني، ١٩٩٥، صفحة ١٨).

٢- التعليم الثانوي :

يبين الجدول (٦) ثمة تقات طفيف في عدد الملتهقين بالتعليم الثانوي لدول مجلس التعاون خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠، وان النسبة تتراوح ما بين (٧٥%) كحد أدنى و (٩٩%) كحد أعلى، أما العراق فيلاحظ ان هناك تباين كبير في عدد الملتهقين بالدراسة الثانوية، إذ بلغت في عام ٢٠١٠ نحو (٣٧,٨%)، وارتفعت في عام ٢٠١١ لتبلغ (٤٤%)، إلا انها انخفضت بشكل ملحوظ لتبلغ (٣٢,١%)

لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وهذا يعزى الى ترك العديد من الطلبة لمقاعد الدراسة وتوجههم الى سوق العمل لأعالة عوائلهم في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها. فضلاً عن الظروف الامنية والاقتصادية غير المستقر التي منعت الكثير من الالتحاق بالمدارس أما بسبب الهجرة أو خوفاً من القتل والاختطاف ولاسيما الاناث منهم (هندي، ٢٠١٨)، ومن ثم أخذت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي في العراق بالارتفاع التدريجي، لتبلغ في نهاية المدة (٨١%)، وهي أعلى مستوى بلغه خلال مدة الدراسة.

جدول (٦)

نسبة الملحقين بالدراسة مرحلة الثانوية معدل القيد الصافي

الدول	السنة	الكويت	الامارات	قطر	عمان	البحرين	السعودية	العراق
٢٠١٠	٧٦,٧	٨٢,٦	٩١,١	٨٨,٨	٨٨,١	٨٠,٧	٣٧,٨	
٢٠١١	٨٩,٠	٨٢,٦	٩١,٠	٩٤,٠	٨٩,٤	٦١,٢	٤٤,٠	
٢٠١٢	٩٩,٤	٨٢,٦	٩١,٠	٨٣,٦	٨٥,٨	٩٠,١	٣٢,١	
٢٠١٣	٩٩,٤	٨٢,٦	٩٤,٩	٨٣,٦	٨٥,٨	٩١,٦	٣٢,١	
٢٠١٤	٨٣,١	٨٢,٦	٩٤,٥	٨٣,٠	٨٥,٨	٩٧,١	٤٤,٨	
٢٠١٥	٨٤,٧	٨٢,٦	٩٤,٥	٩٤,٣	٨٥,٨	٩٥,٢٠	٥٩,٣	
٢٠١٦	٨٦,٢	٨٧,٥	٨١,٨	٩٥,١	٩٣,١	٩٠,٣٤	٦٦,٧	
٢٠١٧	٨٦,٣	٨٧,٥	٧٥,٨	٩١,٢	٩٢,٩	٨٥,٠	٦٩,٨	
٢٠١٨	٨٦,٥	٩٢,٨	٧٥,٨	٩٦,٢	٩٠,٢	٨٥,٧	٧٦,٣	
٢٠١٩	٨٦,٥	٨٨,١	٧٥,٨	٩٠,١	٨٧,٣	٩٦,٥	٧٩,٨	
٢٠٢٠	٨٥,٦	٩٠,٤	٧٥,٨	٩٣,١	٨٨,٧	٩٣,٤	٨١,٠	

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد.

بيانات العراق من اعداد الباحث بالاعتماد على احصاءات وزارة التخطيط العراقية كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم الدراسي الرسمي في تلك المرحلة.

ويتضح ان التعليم لا يقتصر في تأثيره على النمو الاقتصادي والجوانب الاقتصادية انما ايضاً له دور في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، فيمكن إبراز دور التعليم في الجوانب الثقافية والاجتماعية الاتية:

(العاني، ١٩٩٥، الصفحات ٢٥-٢٦)

- أ- إن القطاع التعليمي يؤدي دوراً بارزاً في اعداد الأخصائيين والفنيين بمختلف تخصصاتهم ويرى هاربيسون (Harbison) ان توفير مثل هذه الكفاءات مهم للنمو الاقتصادي في البلدان النامية السائرة في طريق النمو.
- ب- يزيد التعليم من قدرة المتعلمين على التكيف على وفق ظروف سوق العمل وتقلباته الناجمة عن النمو الاقتصادي.

- ت- يساهم القطاع التعليمي على تفتح ذهنية الافراد وتوجيهها بالاتجاه العلمي العقلاني وبذلك ينمي مواهبهم مما يؤدي الى الابداع والابتكار في وسائل الانتاج وبالتالي في الانتاج نفسه.
- ث- التعليم يساعد المرأة على المساهمة مع الرجل في العمل وهذا مهم بالنسبة للبلدان النامية وان التعليم سوف يساعد في تغيير نظرة الرجل الى دور المرأة في تغيير ما يمكن تغييره في الاقتصاد. من هذا يتبين ان للتعليم أثر على المجتمع والفرد.

٣- معدل التسرب من الدراسة

يعد التسرب المدرسي من أبرز أسباب الهدر الاقتصادي، فقد أشارت إحصاءات التعليم في الدول العربية إلى أن الإهدار التعليمي يستحوذ على أكثر من (٢٠%) من مجمل ما ينفق سنوياً على التعليم في هذه الدول، ورغم أن ظاهرة الإهدار في التعليم ذات طابع عالمي تعاني منه معظم اقتصاديات العالم، إلا أن مشكلة تكمن في الفروقات الكبيرة بين حجم انتشاره من دولة إلى أخرى، فضلاً عن ذلك، الاختلاف الكبير في طبيعة الأسباب التي تقف ورائها (قادر، ٢٠١٣، صفحة ٢٧٨).

إذ يبين الجدول (٧) ان متوسط المعدلات التسرب من الدراسة في مرحلة التعليم الاولي خلال المدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، إذ تتخفف في كل من عمان والسعودية فقد بلغ (١,١%)، ومن ثم تليها دولة قطر فقد متوسط معدل التسرب نحو (٢,١)، في حين بلغ في البحرين نحو (٢,٢٥%)، تليها الامارات العربية المتحدة بمتوسط بلغ (٥,٤%)، اما العراق فأنها سجل أعلى متوسط لمعدلات التسرب بما يقارب (٢٢,٢%) ويعد ذلك مظهراً من مظاهر الهدر التعليمي، وأن هذا الهدر التعليمي يعزى الى الأوضاع الأمنية والاقتصادية غير المستقرة في العراق التي انعكست بشكل سلبي على مستوى التعليم.

جدول (٧)

متوسط معدلات التسرب من الدراسة في مرحلة التعليم الاولي

البلد	٢٠١٥-٢٠١٠ (معدل)	٢٠٢٠-٢٠١٦ (معدل)	٢٠٢٠-٢٠١٠ (متوسط المعدل)
الامارات	٨,٠	٢,٨	٥,٤
العراق	٣٣,٣	١١,١	٢٢,٢
الكويت	٤,٣	٦,٨	٥,٥٥
عمان	١,٣	٠,٩	١,١
قطر	٢,٣	١,٩	٢,١
السعودية	١,٣	٠,٩	١,١
البحرين	٢,٢	٢,٣	٢,٢٥

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد.

- بيانات العراق (٢٠١٥-٢٠٢٠) المركز الاحصائي لوزارة التخطيط العراقية.

ثانياً: مؤشرات الدخل

يعد مؤشر الدخل من العناصر الأساسية في التنمية البشرية ويستخدم فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ١٩٩٠، صفحة ٢٣). وبعض الاقتصاديين وصفوا ان التنمية البشرية مضافة للنمو وقد اخطأوا في هذا الوصف لأن النمو الاقتصادي هو عصب التنمية البشرية (الانمائي، ١٩٩٢، صفحة ٢٥). وحتى تبقى التنمية البشرية متواصلة في المدى الطويل لا بد من تنمية قدرات الافراد بصورة مختلفة وتوسيع نطاق الفرص المتاحة أمامهم ولا يعني هذا حشد هذه القدرات وتنميتها فقط إنما الاستثمارات في هؤلاء الناس بتحرير روح المبادرة لديهم لغرض توسيع القاعدة الاقتصادية (برنامج الامم المتحدة الانمائي، ١٩٩١، صفحة ١٥). وتنمية هذه القدرات يأتي من توفير الظروف الملائمة التي تمكنهم ان يصبحوا ناشطين ومساهمين في عمليات توليد الدخل والثروة، وأن مفهوم التمكين هو مجموعة إجراءات تقضي تنمية قدرات الأفراد بصورة مختلفة ومن الوسائل الفاعلة لتمكين هؤلاء الافراد بتوفير السلع والخدمات الأساسية منها الغذاء والرعاية الصحية والتعليم الاساسي والمأوى المناسب، لذلك فالنمو يعد ضرورياً لتحقيق التنمية البشرية وكذلك تعد التنمية البشرية ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي وان الاهتمام المفرط سواء بالنمو الاقتصادي او التنمية البشرية ممكن ان يؤدي الى اختلال في إحداهما وبذلك يؤدي الى عدم التقدم.

يبين الجدول (٨) أن قطر تصدر دول مجلس التعاون في مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من دخل القومي خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٠ نحو (١٠٦٢٨٦) دولار، تليها في المرتبة الثانية دولة الامارات العربية المتحدة بمتوسط بلغ نحو (٦٨١٩٥) دولار، ومن ثم دولة الكويت بمتوسط بلغ (٨٦١٩٥) دولار، بعدها كل من السعودية والبحرين وعمان، أما العراق فقد سجل أدنى مستوى بين دول مجلس التعاون بمتوسط بلغ نحو (١٢١٠٧) دولار.

جدول (٨)

نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار بالأسعار الجارية

الدول	الكويت	الامارات	قطر	عمان	البحرين	السعودية	العراق
٢٠١٠	٨٠٠١٠	٦٤٨٧٠	١١٨٤٠٠	٤١٤١٠	٤٢٥٥٠	٥٢٢٢٠	١٢٨٦٠
٢٠١١	٨٢٧٤٠	٦٧٧١٠	١٢٨٣٤٠	٤٦٩٤٠	٤١١٨٠	٥٦٩٤٠	١٣٥٠٠
٢٠١٢	٨٧٠٣٠	٦٩١٦٠	١٣٢٤٤٠	٤٨٢٣٠	٤٩٠٢٠	٥٨٢٢٠	١٥٢٤٠
٢٠١٣	٨٤٠٠٠	٧٠٤٦٠	١٣١٠٢٠	٤٦٤٤٠	٤٩٦٠٠	٥٦٩٢٠	١٥٤٧٠
٢٠١٤	٧٦٨٢٠	٧٣٧٤٠	١٢٣٢٥٠	٤٢٣٢٠	٤٨٦٠٠	٥٦٩٤٠	١٢٨١٠
٢٠١٥	٥٢٤٦٠	٦٥٢٢٠	٩٠٩٢٠	٣٤٧٨٠	٤٣٠٣٠	٤٩٩٠٠	٩٦٨٠
٢٠١٦	٤٩٩٠٠	٦٤٣٤٠	٨٢٤٩٠	٣٢٢٨٠	٤٢٢٨٠	٤٦٥٩٠	١٠٤٥٠
٢٠١٧	٥٨٧٧٠	٦٧٦٧٠	٩١٥٠٠	٣٢٠٠٠	٤٥٠٣٠	٤٨٠٤٠	١٠٧٢٠
٢٠١٨	٥٩٢٣٠	٦٨٨٠٠	٩١٢٤٠	٣١٤٥٠	٤٤٨٨٠	٤٩٢٣٠	١١٢٩٠
٢٠١٩	٥٩٠٤٠	٧١٥٠٠	٩١٤٩٠	٣٠٣٣٠	٤٤٤٦٠	٤٩٤٧٠	٩٨٤٠

١٠٣٢٠	٤٧٧٠٠	٤٠٧٣٠	٢٨٨٥٠	٨٨٠٦٠	٦٦٦٨٠	٥٩٠٥٢	٢٠٢٠
١٢١٠٧	٥٢٠١٥	٤٤٦٦٩	٣٧٧٣٠	١٠٦٢٨٦	٦٨١٩٥	٦٨٠٩٦	المتوسط

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

أولاً: الاستنتاجات:

- ١- نتيجة للتطورات العلمية التي حصلت في المجتمع والاتساع في انظمة الاتصال والمعلوماتية، تنامت المعرفة بشكل سريع وبوصفها المورد الجديد والأساسي لخلق الثروة في الاقتصاد ومصدر مميز للميزة التنافسية المستدامة في الاقتصاد وتتعامل مع الفرص والمشكلات بصفتها القدرة الاهم لديها.
- ٢- واستكمالاً لما سبق فان الدول العربية تعاني من ضعف مؤسسات البحث والتطوير من جانب وضعف العلاقة بين تلك المؤسسات وقطاعات المجتمع الإنتاجية والخدمية وتوظيف نتائجها في التنمية، اذ ان عدم الاهتمام الكافي بها يعود الى عدم اتساح المردود، وان عملية التنمية لا يمكن أن تكون بغير الاهتمام بالبحث العلمي فالأثر متبادل ما بين التنمية البشرية والاقتصاد المعرفي اذ لاحظنا ان الدول التي تكون التنمية البشرية فيها عالية قد حققت تقدماً في التحول او الوصول إلى مجتمع المعرفة وكذلك فان الدول التي اعتمدت على المعرفة قد استطاعت ان تحقق تقدماً على مستوى التنمية البشرية.
- ٣- ان اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي، فان هناك فرصاً غير محدودة لبلدان صغير في مساحتها وقليل العدد بسكانها وليست هناك عوائق تجارية أمام المستثمرين ثم ان العوائد المالية العالية من النفط تسهم في استخدام التقنيات الحديثة باهضة التكاليف وان هناك دعماً حكومياً جيداً لصناعة الاتصالات وبنيتها التحتية لتعليم تقنيات المعلومات في هذه الاقتصاديات فضلاً عن انها قد حققت مستويات عالية في التنمية البشرية من حيث مستوى الدخل والخدمات الصحية والتعليمية المقدمة وتتضمن المناهج التعليمية في المدارس بمستوياتها المتعددة والمهارات الرئيسية في مجال استخدام التكنولوجيا.

ثانياً : التوصيات:

- ١- في إطار خلق "مجتمع المعرفة" من الضروري رفع مستوى الوعي لدى افراد المجتمع وتوضيح أوجه الاستخدامات المتعددة للتقنية من خدمات مالية ومصرفية وتجارية وترفيهية وصحية وبحثية وغيرها تقدم الى الجمهور، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التكنولوجيا و خلق الكثير من المنافسة المحلية لاجل الابداع والابتكار.
- ٢- يمكن للدول العربية أن تستفيد من الثروة البشرية المتوافرة لديها من خلال وضع استراتيجية بناء مجتمع علمي، يقوم على المعرفة التي تخدم المجتمع وتطوره، و اعتماد بعض التجارب الدولية في التطوير والتحديث التكنولوجي والمعرفي ، اذ أنها تبدأ باستيراد التكنولوجيا لأجل الأبداع والابتكار، وهذا ما سيسهم في إرساء أسس المجتمع المعرفي القادر على النمو و التقدم.

٣- من الضروري أن تنشئ البلدان النامية - ولا سيما العراق - بيئة معرفية تمكينية من خلال خططها وسياساتها الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تعزز انتشارها وبناء مجتمع معاصراً.

المصادر:

1. Dalton .Globalizing industrial research and development .US Department of Commerce, Office of Technology Policy, Vol. 1, No 3. (١٩٩٩).
2. تم .Global Knowledge Index 2020 .(٢٠٢٠) .Global Knowledge Index 2020 .
من الاسترداد <https://www.undp.org/publications/global-knowledge-index-2020>
3. Ismail and Alkhaled, Rana, Eldin Sirag .(٢٠٠٠) .The Chalenges of Globalization and Human Resources Development in the Arab World . Egypt: (working paper, 9930). Economic Resarch Forum.
4. Keith H. Smith .(٢٠٠٢) .What is the 'Knowledge Economy'? Knowledge intensity and distributed knowledge bases .United Nations University.
5. S. A., Al Masri, A. A., Usmani, A. M & .Halepoto, D. M. Meo .(٢٠١٣) . Impact of GDP, spending on R&D, the number of universities and scientific journals on research publications in environmental sciences in the Middle East . .International journal of occupa.
6. Tamiotti .(٢٠٠٩) .Trade and climate change: a report by the United Nations Environment Programmer and the World Trade Organization .Earth print: UNEP.
7. The Global Competitiveness Report 2015-2016 .(٢٠١٦) .The Global Competitiveness Report 2015-2016 من الاسترداد https://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-2016/Global_Competitiveness_Report_2015-2016.pdf .
8. UNDP .(٢٠٠٣) .Report human development 2003 .UNDP.
٩. ابو جميل حشاد و محمد محمد .(٢٠٢٠) .دراسة مقارنة لاستخدام Electronic platforms بين دول الشرق الاوسط و دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية وتأثيرها على معدل التحصيل

- الدراسي لتلاميذ التعليم الاساسي أثناء pandemic covid19 . المجلة العلمية لعلوم وفنون الرياضة، المجلد ٢٨، العدد ٢٨.
١٠. برنامج الامم المتحدة الانمائي . (١٩٩١). تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ . الامم المتحدة.
١١. برنامج الامم المتحدة الانمائي. (١٩٩٠). تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠ . الامم المتحدة.
١٢. برنامج الامم المتحدة الانمائي. (١٩٩٢). تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ . الامم المتحدة.
١٣. برنامج الامم المتحدة الانمائي. (٢٠٠١). تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١ . الامم المتحدة.
١٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٣). تقرير التنمية الإنسانية العربية. نيويورك: المكتب الاقليمي للدول العربية.
١٥. جمال عزيز العاني. (١٩٩٥). دور التعليم في تنمية الموارد البشرية واثارها في النمو الاقتصادي في العراق. اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
١٦. سعيد علي محمد؛ عبد القادر فخري هندي. (٢٠١٨). واقع مؤشرات التنمية البشرية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤). مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد (٢٣).
١٧. سيد صالح. (٢٠١٨). اكثر الدول انفاقاً على البحث العلمي ٢٠١٨. تم الاسترداد من البنك الدولي: <https://www.albayan.ae/across-the-uae/uaenext50/2020-10-27-1.3997059>
١٨. عبد المجيد الرفاعي. (٢٠٠٧). أين العرب من مجتمع المعلومات، على هامش انعقاد قمة العالم لمجتمع المعلومات في تونس . تم الاسترداد من مجلة النادي العربي للمعلومات الالكترونية: www.arabcin.net
١٩. عدنان بدران. (١٩٩٨). تعقيب ظنن ندوة تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية. الامارات: صندوق النقد العربي.
٢٠. فرحان ورضا، اسيا كاظم وعبد الناصر قادر. (٢٠١٣). دراسة واقع التسرب في التعليم الثانوية ومدى أثره في التنمية البشرية في العراق للمدة ٢٠٠١-٢٠١١. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٩)، العدد (٧١).
٢١. منصور الراوي. (٢٠٠٢). سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الديمغرافية، (الابعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان). بغداد: بيت الحكمة.
٢٢. يوسف، محمود؛ واخرون. (٢٠٢١). الانفاق على البحث العلمي وأثره في النمو الاقتصادي في الوطن العربي. مجلة جامعة حماة، المجلد ٤، العدد ٩.